

تقریرات در آیت الله  
۲

۲

(بيع الكلاب) ١٦/١٦ هـ

في سبيل البيع الاقضاء في النجف الاشرف

الكلاب في شرط العقد قيل باعتبار تأخر القبول عن الايجاب <sup>ليعلم</sup> والفاظ  
القبول تختلف فقد يكون بمثل اشترت وتملكت وابتعت ونحوها وقد يكون  
بلفظ قلت ورضيت ونحوها والاولى خروج القسم الاول عن محل النزاع  
لان الفاعل يتحقق بها نقل الثمن الى البائع بانزاع نقل المبيع وهذا المعنى متى حصل  
صدق عليه تلك الالفاظ سواء تقدمت على الايجاب ام تأخرت فمغناها  
تفرد عن معنى الايجاب ولا تفرغ على الايجاب اصلاً واما القسم الثاني  
فقد يقال قد اخذ فيها معنى المطاوعة والقبول مثل الكسر والانكسار فلا بد  
من تفرغ قبلت على لعبت مثلاً والالحم يحصل لتقدم معنى وفيه ان الترتيب  
المعتبر في الفعل والانفعال امر يعتبر في التكوينات كالكسر والانكسار  
والضارب والمضروب اما مثل المقامر الذي هو من الامور الفرضية  
الاعتبارية فلا يجب ذلك فكيفما فرض صح اعتبارها وقد يفصل  
بين اتخاذ المبدء في اعتبار تحقق القبول وعدمه فان كان قبول المشتري  
على نحو تقبله لمبدء البيع فلا بد من تأخره عن الايجاب اذ لا معنى  
لقبول المالك قبل تحقق التمليك وان كان قبوله ابتدائياً بلا تفرغ  
على تمليك البائع فلا ضمير في تقدمه وفيه ان هذا التفصيل <sup>غير صحيح</sup>  
في المقامر فانه من اتخاذ المعنى الاسم المصدرى لان نفس المصدر